

استخدام النسب المالية لإتخاذ القرارات المالية بمؤسسة (GMS) بسكرة

Using Financial Ratios to Make Financial Decisions at (GMS) Biskra

رحمة سكيينة

* ميلود تومي

جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-

جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-

rahma.sakina@univ-biskra.dz

miloud.toumi@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/17

تاريخ الإستلام: 2021/06/08

ملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة توضيح كيفية استخدام النسب المالية لاتخاذ القرارات المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GMS) بسكرة من خلال دراسة وتحليل قوائمها المالية للفترة (2017. 2019)، خلصت الدراسة أن المؤسسة ملزمة باتخاذ قرارات إستثمارية وأخرى تمويلية من شأنها الرفع من أدائها ومردوديتها الاقتصادية والمالية ويتسنى لها هذا بإستخدام نسب مالية معروفة.

الكلمات المفتاحية: إتخاذ القرار، لقرارات المالية، النسب المالية.

تصنيف JEL: C44, E44, G11.

Abstract:

The study aims to try to clarify how the financial ratios are used to make financial decisions at the Great Mills of the South (GMS) Corporation in Biskra by studying and analyzing its financial statements for the period (2017-2019).

The study concluded that the institution is obligated to take investment and other financing decisions that will raise its performance and economic profitability, And it can do this by using known financial ratios.

Keywords: Make decision; for financial decisions; financial ratios.

Jel Classification Codes: C44, E44, G11.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها وغاياتها لضمان البقاء والقدرة على المنافسة بوضع خطط وسياسات وبرامج مبنية على مجموعة متنوعة من القرارات المتخذة من طرف الإدارة العليا، وتعتبر القرارات المالية أهمها؛ لأنها تهتم بالوضع المالي للمؤسسة كما أنها مصيرية وغير قابلة للتراجع عنها بالإضافة إلى تأثيرها الكبير على باقي الوظائف؛ فهي تركز على كيفية توفير الإحتياجات المالية للمؤسسة بالكمية والتكلفة والوقت المناسبين وعلى طريقة إنفاقها بالشكل الذي يحسن أدائها ويرفع مردوديتها باستخدام الطرق والأدوات المتاحة.

وتعد النسب المالية إحداها؛ فهي من أدوات التحليل المالي الأكثر استخداما لتحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر في القوائم المالية، تربطهما علاقة كمية أو دلالة مشتركة لها تفسير مالي معين يساعد كل من الإدارة على تقييم أدائها في نهاية الفترة، والدائنين من خلال تبيان قدرة المؤسسة على سداد القروض المستحقة في الأجل المحدد، كما تفيد المستثمر بتقدير قيمة الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطرة.

1.1. إشكالية البحث:

إن ازدياد شدة المنافسة وقلّة الموارد المالية أصبح واقع يعيق إستمرار ونمو العديد من المؤسسات ولعل الأخذ بنتائج التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية المختلفة ومقارنتها بالنسب المعيارية ونسب المؤسسات المنافسة يحسن من الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها الاقتصادي إن تم أخذ دلالاتها بعين الإعتبار، من هنا تنبع إشكالية الدراسة التي تبحث في: كيفية استخدام النسب المالية لإتخاذ القرارات المالية بمؤسسة إقتصادية؟

2.1. أهمية الدراسة: تكمن في إبراز الدور الذي تلعبه النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ونركز هنا على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على عملية إتخاذ القرار؛
- ✓ التعرف على النسب المالية؛
- ✓ إبراز أهمية القرارات المالية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ إبراز دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (بسكرة).

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفهوم القرار المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم القرار المالي نرى بضرورة التعرف على القرار وعملية إتخاذ القرار؛ حيث يعرف:

- القرار: أنه: "البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة، فهو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أم معنوية تعود على الشخص نفسه" (ثعلب، 2011، صفحة 34).
- وعملية إتخاذ القرار: هي: "العملية التي تتم لاختيار الحل الملائم لمشكلة إدارية معينة، مهما كانت طبيعة هذه المشكلة" (عوييس، 2007، صفحة 24)، أي هي: "الرأي النهائي والإرادي المحدد لصانع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول لوضع معين وإلى نتيجة محددة ونهائية" (حسن، 2007، صفحة 174).

1.1.2. تعريف القرار المالي:

هو: "كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية أو مالية)" (Conso & Hemisi, 1999, p. 439).

وتتميز القرارات المالية بخصائص عديدة منها: (عزيز، 2013، صفحة 10)

- تغلغلها في جميع أوجه نشاط المؤسسة وبالتالي فهي تشكل نوع من التشابك مع كل الوظائف ومنه وجود علاقة ترابط في كل قرار مالي بين جميع وظائف المؤسسة؛
- كونها قرارات مصيرية تمثل رهان ومخاطر لإدارة المؤسسة؛
- صعوبة تصحيح الأخطاء كون هذه القرارات تتخذ على المستويين المتوسط والطويل الأجل.

2.1.2. أهمية القرارات المالية:

تكمن أهميتها في: (النعيمي و محمد صاحب سلمان، 2016، صفحة 366)

- التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بالمحيط الخارجي لها في ظل الظرف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- تساهم في الحفاظ على نسب الربحية، والتي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة، وعلى نسب السيولة والمخصصة لقياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تعد بمثابة معيار لمعدل العوائد المقبولة على المقترحات الإستثمارية وتكلفة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي؛
- تساهم في التعويض لإشباع حاجات ومنافع حاضرة والحد من مخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية والتمويلية والأعمال المالية.

3.1.2. أنواع القرارات المالية: تصنف القرارات المالية إلى:

- أ. قرارات تمويل: يعتبر هذا النوع من القرارات المحرك الأساسي للأنواع الأخرى، حيث تعرف على أنها: "تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم" (الزبيدي، 2004، صفحة 72)، كما يعتبر: "عرض الأموال في المؤسسة والذي يتم من خلال تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة سواء كانت مملوكة أو مقترضة" (المناصير، 2010، صفحة 39) فالتمويل في حد ذاته يعني: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عامة" (بوراس، 2008، صفحة 24).
- ب. قرارات استثمار: أي: "تخصيص وتوظيف قدر معين من الأموال بغية تحديد أهداف محددة عن طريق ممارسة نشاط معين محدد، حيث يتطلب ذلك إنفاق حالي لجلب إيرادات مستقبلية" (غنيم، 2006، صفحة 143).
- ج. قرارات توزيع الأرباح: هي: "مجموعة قرارات تشمل كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح" (الزبيدي، 2004، صفحة 73).

2.2. ماهية النسب المالية:

- 1.2.2 تعريف النسب المالية: "تعبير النسب المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، تستخدم لإضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى" (سليمان، 2015، صفحة 67)، أي: "عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة" (تايه و آخرون، 2007، صفحة 151).

2.2.2. محددات النسب المالية: تتمثل محددات النسب المالية في: (حنفي، 2007، الصفحات 131-132)

- تعبر عن علاقات في حالة سكون، أي يوم إقفال قوائم المركز المالي وبالتالي عدم إظهارها للتغيرات التي حدثت على مر السنين؛
- تعالج بعض النسب في شكل إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ إستحقاقها كنسبة التداول مثلا؛
- تأثير المعالجة المحاسبية لأي عنصر من عناصر الميزانية على نتيجة التحليل، فاختلاف تصنيف الأصول مثلا بين أصل متداول وشبه ثابت يؤدي إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة؛
- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا تمت مقارنتها بنسب معيارية حيث تساعد هذه الأخيرة في تقييم مركز المؤسسة؛
- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرضية البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد؛

• إعداد القوائم على أساس ثبات قيمة النقود يقود إلى تحليل مضلل خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.

3.2.2 تصنيفات النسب المالية: أهم تصنيفات النسب المالية: (لسلوس، 2012، الصفحات 45-49)

أ. نسب التمويل: وهي تقيس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها؛ وتتمثل في:

• نسبة التمويل الدائم: تقيس مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

• نسبة التمويل الخاص: ويقصد بها مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، كما تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

• نسبة الإستقلالية المالية: يؤثر الحجم الكبير للديون على المؤسسة ويجعلها غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، حيث كلما كانت نسبة الإستقلالية المالية صغيرة دل على وضعيتها المثقلة بالديون وعلى صعوبة حصولها على قروض إضافية، أما إذا كانت هذه النسبة كبيرة يعني أنها تستطيع التعامل بكل مرونة مع الدائنين، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100$$

• نسبة التمويل الخارجي: "القدرة على السداد"؛ تشير إلى مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة وتكون لها فرصة أكبر في الحصول على القروض، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

ب. نسب المردودية

(الربحية): تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ونسبة الربحية تمثل المردودية المتأتبة من إستخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياس للأثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها، وتتمثل في النسب التالية:

• نسبة ربحية الأصول (المردودية الاقتصادية): تشير إلى ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، والغرض ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

- نسبة ربحية الأموال الخاصة (المردودية المالية): تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين أي ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من الربح الصافي، فهي تعتبر من أهم النسب المالية لأن هدف التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين وكلما ارتفعت نتيجة هذه النسبة ارتفعت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في البورصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

- نسبة ربحية النشاط (مردودية النشاط): تمثل مردودية رقم الأعمال، فضخامة هذا الأخير أحيانا تكون مضللة لأن زيادة النشاط تقابلها زيادة في تحمل الأعباء التي قد تمتص كل رقم الأعمال وتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهي نسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

- ج. نسب السيولة: تقيس هذه النسب وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل أي الحكم على مدى قدرتها على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل في:

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقوم على قياس التوازن المالي للمؤسسة بقياس درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل)، وتحسب بالعلاقة التالية: (هندي، 2017، صفحة 148)

$$\text{نسبة السيولة العامة} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

- نسبة السيولة السريعة (الجاهزة): تبين هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل، وتقاس باستبعاد المخزون من الأصول المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية: (السبلان، 2011، صفحة 105)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

- نسبة النقدية: تبين مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتوفرة لديها، وتجدر الإشارة إلى أن عدد قليل من المؤسسات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كل الإلتزامات قصيرة الأجل وبالتالي فهي غير شائعة الإستخدم خاصة وأنها تتجاهل مواعيد استحقاق الإلتزامات قصيرة الأجل خلال السنة المالية، وتحسب بالعلاقة التالية: (المرسي و أحمد عبد الله، 2012، صفحة 159)

$$\text{نسبة النقدية} = (\text{النقدية} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}) \times 100$$

3.2 دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية:

تتمتع كل نسبة بدور معين في إتخاذ القرارات المالية لذا فإن الإعتماد على نسبة منفردة يعد غير منطقي وعلى المحلل المالي تحليل عدة نسب لها علاقة بجانب معين من القرار الذي يريد إتخاذه، فنسب السيولة تساعد على إتخاذ قرارات الإقتراض لتحليلها مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل، أما نسب الربحية فتساعد على إتخاذ قرارات الإستثمار بالمؤسسة (شراء أسهم)، لتعبيرها عن مدى كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، أما إذا كانت غاية المحلل المالي المقارنة مع المنافسين فاهتمامه سيكون بكل النسب وبكل المعلومات المالية المتوفرة بالقوائم المالية، وذلك بسبب: (عقل، 2009، صفحة

(249)

✓ موضوعيتها، إذ تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية؛

✓ تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها؛

✓ إستعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.

وسنوضح دور بعض النسب المالية كأدوات مساعدة لاتخاذ القرارات المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): دور النسب المالية كأدوات مساعدة لاتخاذ القرارات المالية

النسب المالية	قيمتها المعيارية	دورها في اتخاذ القرارات المالية
نسبة التمويل الدائم	أكبر من 1	الإرتفاع الكبير في هذه النسبة ينعكس إيجابا على المؤسسة حيث أن تجنبها تجميد الأموال يمكنها من اتخاذ قرارات متعلقة بالإستثمار كالتوسع وتنمية إستثماراتها الحالية والعمل على أو الدخول في إستثمارات جديدة.
نسبة التمويل الخاص	أكبر من 1	ارتفاع هذه النسبة يمنح المؤسسة إمكانية إتخاذ القرارات المالية بالإعتماد على أموالها الخاصة وبدون اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى أما انخفاضها عن اللازم فيقتضي اتخاذ قرارات باللجوء إلى باقي المصادر لتغطية إستثماراتها وتنميتها إذا أرادت.
نسبة الإستقلالية المالية	أكبر من 1	ارتفاع هذه النسبة يدل على الإستقلالية المالية للمؤسسة وبالتالي إستقلاليتها التامة في إتخاذ القرارات المالية، أما انخفاضها عن المستوى المطلوب فقد يعرضها للتدخل في شؤونها من قبل المقرضين ما يجعلها غير مستعدة لاتخاذ قراراتها.
نسبة التمويل الخارجي	أقل من 0.5	انخفاضها يدل على قدرة المؤسسة الوفاء بديونها ما يجعلها قادرة على إتخاذ القرارات المالية، أما ارتفاعها فيجعلها مقيدة من إتخاذ هذه القرارات وذلك بسبب عجزها وإمكانية مطالبة مقرضها بحقوقهم وهذا ما يقتضي قرارات بمراجعة وتقييم الهيكل المالي الخاص بها.
نسبة السيولة العامة	أكبر من 1	ارتفاعها قد يساعد المؤسسة على إتخاذ قرارات مالية خاصة إذا ما أرادت زيادة تدفقاتها النقدية كإتخاذ قرارات متعلقة بالإستثمار في الأصول المتداولة.
نسبة السيولة المخفضة	من 0.3 إلى 0.5	تخطي هذه النسبة حدود معينة يعتبر تجميد للسيولة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إتخاذ قرارات استثمار هذه السيولة من أجل الحصول على عوائد.
نسبة السيولة الجاهزة	من 0.2 إلى 0.3	ارتفاع هذه النسبة يعبر عن وجود أموال مجمدة ما يؤكد على قدرة المؤسسة إتخاذ قرارات مالية من خلال هذه الأموال المجمدة مثل إتخاذ قرار بتوظيف هذه الأموال في إستخدامات أخرى تعطي أكثر مردودية.

المصدر: (علون و شعباني، 2020، الصفحات 765-766)

3. الدراسة التطبيقية:

1.3. تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (بسكرة):

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي شركة مساهمة "SPA" برأس مال قدره 300 مليون دج؛ تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري، تقع ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تربع على مساحة تبلغ 54225 م²، منها 4920 م² مغطاة موزعة على وحدة الفرينة والدقيق بمساحة تقدر بـ 2850 م²، ووحدة الكسكسي بـ 2070 م²، يتركز إنتاج المؤسسة على الفرينة والدقيق والكسكسي بأحجام مختلفة وهي منتجات أساسية ذات طابع إستهلاكي واسع تتميز بجودة عالية، تقوم باستيراد القمح بنوعيه اللين والصلب من أجل تموين وحدة الفرينة والدقيق وبيعه في الأسواق لتحقيق فائض يساعدها في تمويل إنجاز مشاريعها.

2.3. عرض الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة: 2017-2019:

سيتم عرض كل من جانب الأصول وجانب الخصوم في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (02): جانب الأصول للميزانيات المالية للفترة الممتدة بين: 2017-2019

الأصول	2017	2018	2019
أصول غير جارية			
أراضي	93393850.00	93393850.00	93393850.00
مباني	366838283.90	352818881.90	338799479.90
تثبيتات عينية أخرى	15077482.34	10759490.88	11355103.78
تثبيتات قيد الإنجاز	5990456.21	163001228.00	163001228.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	239465059.40	327924487.40	365883076.10
ضرائب مؤجلة على الأصل	12316309.88	475503.22	475503.22
مجموع الأصول غير الجارية	733081441.90	948373441.60	972908241.30
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	59982574.58	56973500.94	40728227.75
الزبائن	86336852.65	88887492.41	
مدينون آخرون	37152702.84	17301909.83	148915871.30
الضرائب وما شابهها	4618865.275	141697678.50	15384429.33
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			191591482.00
الخزينة	5023138904	37837945.23	22759498.90
مجموع الأصول الجارية	206126046.80	342698526.40	419379509.30
المجموع العام للأصول	971403826.30	1291071968.00	1392287750.55

المصدر: وثائق المؤسسة.

الوحدة (دج)

الجدول رقم (03): جانب الخصوم للميزانيات المالية للفترة: 2017-2019

الخصوم	2017	2018	2019
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	375000000.00	375000000.00	375000000.00
النتيجة الصافية	29764978.03	35483053.95	(445956.27)
رؤوس أموال خاصة أخرى	145095988.60	174860966.71	210344020.66
الحسابات بين الوحدات	143299308.90	280007526.89	342765923.82
المجموع (1)	693160275.50	865351547.55	927663988.21
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	414100.00	151848171.78	138163685.85
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	2010854.00	2010854.00	2010854.00
مجموع الخصوم غير الجارية	2424954.00	153859025.78	140174539.85
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقه	259566038.68	255392130.02	304692214.02
الضرائب	5169938.20	2505380.96	3179193.56
ديون أخرى	11082619.83	13963883.71	16577814.88
مجموع الخصوم الجارية	275818596.69	271861394.70	324449222.48
المجموع العام للخصوم	971403826.28	1291071968.00	1392287750.60

المصدر: وثائق المؤسسة.

الوحدة (دج)

يلاحظ من الميزانيات المالية للفترة (2017-2019) بالنسبة لـ:

✓ عناصر الأصول: ارتفاع القيمة الإجمالية لعناصر الأصول من سنة إلى أخرى بنسبة (32.90%، 7.83%) على التوالي وترجع الزيادة المعتمدة في قيمة الأصول من سنة 2017 إلى سنة 2018 إلى الزيادة في قيمة التثبيات قيد الإنجاز والمقدرة بـ (157010771.80 دج)، وتسجيل إنخفاض في قيمة الضرائب المؤجلة على الأصل من (12361309.88 دج) سنة 2017 إلى (475503.22 دج) سنتي 2018 و2019 على التوالي.

✓ كما يلاحظ عدم تسجيل أي قيمة للزائن خلال سنة 2019، على عكس تسجيل قيمة معتبرة للحسابات الدائنة الأخرى واستخدامات مماثلة لنفس السنة بما يقدر بـ (191591482.00 دج)، أما بالنسبة للمدينون الآخرون فقد تم تسجيل إنخفاض في قيمتهم سنة 2018 لترتفع بقيمة (131613961.50 دج) سنة 2019، وبالنسبة للضرائب وما شابهها تم تسجيل زيادة معتبرة سنة 2018 بقيمة (137078813.20 دج) لتعاود الإنخفاض بقيمة (126313249.20 دج) سنة 2019.

✓ عناصر الخصوم: تسجيل ارتفاع في قيمة العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة من سنة إلى أخرى باستثناء تحقيق المؤسسة لخسارة سنة 2019 بقيمة (445956.27 دج)، وارتفاع معتبر في الخصوم غير جارية والذي يعود إلى ارتفاع قيمة القروض والديون المالية بمقدار (151434071.80 دج) من سنة 2017 إلى سنة 2018 ما يفسر ربما ارتفاع قيمة التثبيات قيد الإنجاز خلال سنة 2018 لتعاود الإنخفاض سنة 2019 بمقدار (13684485.93 دج) ما يفسر تسديد المؤسسة لديونها طويلة الأجل.

✓ أما بالنسبة للخصوم الجارية فقد سجلت إنخفاض سنة 2018 بما يقدر بـ (3957201.99 دج) لترتفع قيمتها مجددا سنة 2019 لتصبح (324449222.48 دج).

3.3 عرض الميزانيات المختصرة للفترة: 2019-2017:

سيتم عرض الميزانيات المختصرة لفترة الدراسة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04): الميزانية المختصرة لجانب الأصول للفترة الممتدة بين: 2019-2017

الوحدة (دج)

2019		2018		2017		البيان
النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ (دج)	الأصول
0,70%	972908241.30	0,73%	948373441.60	75.47%	733081441.90	الأصول الثابتة
0,30%	419379509.30	0,27%	342698526.40	24.53%	238322384.40	الأصول المتداولة
9,71%	40728227.75	16,62%	56973500.94	25,17%	59982574.58	قيم الإستغلال
84,86%	355891782.60	72,33%	247887080.70	53,75%	128108420.76	قيم غير جاهزة
5,43%	22759498.90	11,04%	37837945.23	21,08%	50231389.04	قيم جاهزة
100%	1392287750.55	100%	1291071968.00	100%	971403826.30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (05): الميزانية المختصرة لجانب الخصوم للفترة الممتدة بين: 2019-2017

الوحدة (دج)

2019		2018		2017		البيان
النسبة	المبالغ (دج)	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ (دج)	الخصوم
76.70%	1067838528,06	78.94%	1019210573,33	61.71%	695585229,50	الأموال الدائمة
86.87%	927663988,21	84.90%	865351547,55	99.65%	693160275,50	الأموال الخاصة
13.13%	140174539,85	15.10%	153859025,78	0.35%	2424954,00	ديون طويلة الأجل
23.30%	324449222,48	21.06%	271861394,70	28.39%	275818596,69	ديون قصيرة الأجل
100%	1392287750,54	100%	1291071968,03	100%	971403826,19	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

4.3 حساب النسب المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (بسكرة):

يعد تحليل القوائم المالية مهم جدا من أجل إتخاذ القرارات المالية باستخدام النسب المالية، سنركز على أكثرها استخداما كما تم التطرق في الجانب النظري:

الجدول رقم (06): حساب النسب المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

2019	2018	2017	كيفية الحساب	نوع النسبة	النسب
1.1	1.07	0.95	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم	نسب التمويل
0.95	0.91	0.95	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص	
2	2.03	2.49	الأموال الخاصة / مجموع الديون	نسبة الإستقلالية المالية	
0.33	0.33	0.29	مجموع الديون / مجموع الأصول	نسبة التمويل الخارجي	
-0.0016	0.04	0.04	النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية	نسب المردودية الربحية
-0.0004	0.04	0.04	الربح الصافي / الأموال الخاصة	المردودية المالية	
1.26	1.26	0.75	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة العامة	نسب السيولة
1.17	1.05	0.52	(أصول متداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة	
0.07	0.14	0.18	النقدية / الخصوم المتداولة	نسبة النقدية	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

❖ تفسير النتائج:

- نسب التمويل: تمكنا من قياس درجة مساهمة مصادر المؤسسة التمويلية في تمويل الأصول عامة والأصول الثابتة خاصة، ويمكن ملاحظة الآتي:

• نسبة التمويل الدائم: مقارنة بالقيمة المعيارية لهذه النسبة (أكبر من 1) فإن المؤسسة حققت شرط التوازن المالي الإجمالي خلال سنتي 2018، 2019 حيث تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة وتحقيقها لها ماش أمان يمكنها من استخدامها في تمويل احتياجاتها المالية، أما خلال سنة 2017 فكانت منخفضة قليلا (0.95) ما يفسر عدم تغطية أموالها الدائمة لأصولها الثابتة ويستلزم هذا الوضع إما زيادة في الأموال الخاصة أو في الديون طويلة الأجل ويتخذ القرار حسب ظروف وإمكانات المؤسسة.

• نسبة التمويل الخاص: نلاحظ خلال فترة الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وقد كانت النسبة في كل سنة أقل من الواحد لذا لجأت إلى مصادر أخرى لتمويلها، وعليها العمل على زيادة الأموال الخاصة.

- نسبة الإستقلالية المالية: تعكس وضعية المؤسسة تجاه الديون، وهي محصورة بين 2.00 و2.49 أي أكبر من 1 ما يدل أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بإستقلالية مالية وتستطيع التعامل بكل مرونة مع الدائنين في الحصول عن قروض إضافية حال إتخاذ قرارات مالية بالإستثمار والتوسع.
- نسبة التمويل الخارجي: تشير إلى مدى تغطية المؤسسة لموجوداتها بأموال خارجية، حيث كانت خلال فترة الدراسة أقل من 0.5 وهي القيمة المعيارية ما يفسر قدرتها على تسديد ديونها حتى إن انخفضت القيمة السوقية لهذه الموجودات واتخاذها لقرارات مالية جديدة.
- نسب المردودية: تقيس مردودية إستخدام كل عنصر من العناصر المحركة للنشاط.
- المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن نسبة المردودية ضعيفة خلال سنتي 2017، 2018 حيث قدرت بـ 0.04 خلالهما ما يعني أن كل 1 دينار من الأموال المستثمرة يولد 0.04 دينار من النتيجة وهذا يدل على ضعف الأداء في المؤسسة إلا أنه يظل مقبولاً لأن قيمة النسبة موجبة، أما سنة 2019 فقد قدرت بـ (0.0016) وهذا راجع لتحقيق المؤسسة محل الدراسة لنتيجة سالبة قدرت بـ (445956.27 دج).
- المردودية المالية: تبين مردودية الأموال الخاصة، ونلاحظ خلال سنتي الدراسة 2017، 2018 إستقرار النسبة عند (0.04) ما يعني أن كل 1 دج من الأموال الخاصة المستثمرة يحقق 0.04 دج من النتيجة الصافية ما يدل على كفاءة إستغلال الأموال الخاصة، إلا أنها سجلت نسبة مردودية مالية سالبة خلال سنة 2019 أي كل 1 دج مستثمر يحقق خسارة قدرت بـ (0.0004) بسبب عدم كفاءة استخدام الأموال الخاصة مما أدى إلى تحقيقها لنتيجة سالبة.
- نسب السيولة: تبين مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ إستحقاقها بواسطة أصولها المتداولة.
- نسبة السيولة العامة: نلاحظ أنها أقل من النسبة المعيارية خلال سنة 2017 ما يفسر أن الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة أي المؤسسة محل الدراسة لا تتمتع بالسيولة لمواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل، أما خلال السنتين 2018، 2019 فإن هذه النسبة فاقت 1 وهو مؤشر على تمتع المؤسسة بسيولة فاقت قيمة الخصوم المتداولة ما يساعد على إتخاذ قرارات مالية وإستثمار الفائض لتحقيق تدفقات نقدية.
- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ خلال سنة 2017 أنها تساوي 0.52 أي أن أصولها الجارية تغطي 52% من الخصوم الجارية بعد إستبعاد قيمة المخزونات وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة محل الدراسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل أما سنتي 2018، 2019 فإن هذه النسبة فاقت 1 ما يدل على تحسن وضعية المؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة باستثناء المخزونات بسبب زيادة نسبة الزبائن بشكل كبير، وعلى تجميد السيولة التي يمكن أن تستثمرها المؤسسة.
- نسبة النقدية: نلاحظ أنها أقل من النسبة المعيارية [0.30.2] خلال سنوات الدراسة ما يدل على عدم قدرة المؤسسة محل الدراسة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية الجاهزة.

4. الخاتمة:

تعد عملية إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية ونجاحها هو السبيل الوحيد لتحقيق أهداف المؤسسة، ولتحسين فعالية القرارات المتخذة لا بد من الإعتماد على أساليب علمية محكمة مع توفر المعلومات الضرورية كما ونوعا وتوقيتا فالنسب المالية تعتبر أداة لقياس استخدام المؤسسة للأموال المتاحة بالشكل الأمثل وتحقيق أفضل الأرباح والحفاظ على الأموال المستثمرة وتنميتها، وتمكننا مقارنة نتائج قياس هذه النسب بالمعايير المتفق عليها من تقييم جوانب الأداء في المؤسسة واتخاذ القرارات المالية الصائبة مستقبلا.

وقد قمنا بدراسة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وحساب النسب المالية خاصتها وكان لها دور كبير في تقويم عملية إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

1.4. النتائج:

- ✓ ضرورة استخدام النسب المالية عند اتخاذ القرارات المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.
- ✓ تشير نتائج نسب التمويل إلى أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بالإستقلالية المالية والقدرة على تسديد ديونها ما يسهل لها الحصول على قروض إضافية لتمويل احتياجاتها؛
- ✓ تشير نتائج نسب المردودية إلى أن مردودية المؤسسة مقبولة عموما وعليها العمل على تحسين الأداء وتحقيق أرباح أكبر باستغلال إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة؛
- ✓ تشير نتائج نسب السيولة إلى أن المؤسسة محل الدراسة قادرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة، وتشير أيضا إلى وجود أموال مجمدة غير مستغلة بإمكانها استغلالها؛
- ✓ على المؤسسة اتخاذ قرارات تمويلية تحسن من وضعيتها الحالية، حيث نجد أنها تعتمد على الأموال الخاصة بنسبة تقدر بـ 54% في المتوسط خلال فترة الدراسة، إلا أن للديون طويلة الأجل تكلفة قد لا تستطيع المؤسسة تحملها مستقبلا خاصة وأن المردودية الاقتصادية ضعيفة، لذا عليها العمل على رفع المردودية بالشكل الذي يغطي تكلفة التمويل عن طريق الديون طويلة الأجل؛
- ✓ على المؤسسة إتخاذ قرارات إستثمارية باستثمار السيولة المجمدة أو تجديد الأصول التي تعود عليها بزيادة المردودية الاقتصادية والمالية.

2.4. التوصيات: نجعلها في:

- ✓ توعية أصحاب القرار بأهمية الإستعانة بالنسب المالية لاتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية للرفع من المردودية الاقتصادية والمالية؛
- ✓ إستثمار الأموال المجمدة لتحقيق عوائد مالية أو تسديد الديون قصيرة الأجل؛
- ✓ عدم التساهل مع الزبائن لتوفير المزيد من السيولة.

5. قائمة المراجع:

1. أحمد بوراس. (2008). تمويل المنشآت الإقتصادية. الجزائر، الجزائر: دار العلوم.
2. أحمد محمد غنيم. (2006). الإدارة المالية (مدخل التحول من الفقر إلى الثراء). القاهرة، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
3. النعيمي عدنان تايه، وآخرون. (2007). الإدارة المالية. عمان، الأردن: دار المسيرة.
4. بلعور سليمان. (2015). التسيير المالي. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
5. جمال الدين المرسي، و اللوح أحمد عبد الله. (2012). الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
6. حمدي أبو النور السيد عويس. (2007). نظم المعلومات والتنوع في دعم قرارات المنظمة. عمان، الأردن: دار الوراق.
7. حمزة محمود الزبيدي. (2004). الإدارة المالية المتقدمة. عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
8. سفيان خليل المناصير. (2010). القرارات المالية وأثرها في تحديد القرار الإستراتيجي. عمان، الأردن: دار حليس الزمان.
9. سيد صابر ثعلب. (2011). نظم ودعم إتخاذ القرارات الإدارية. عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
10. عبد الغفار حنفي. (2007). الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات). القاهرة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
11. غسان السبلان. (2011). التحليل المالي وآليات صنع القرار. بيروت، لبنان: دار المهمل اللبناني للنشر.
12. فايز حسن. (2007). سيكولوجيا الإدارة العامة. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
13. فلاح تايه النعيمي، و محمد صاحب سلمان. (2016). القيم الأخلاقية وعلاقتها باتخاذ القرارات المالية في القطاع السياحي. مجلة الإدارة والإقتصاد(07).
14. لوجاني عزيز. (2013). دور المراجعة الداخلية المحاسبية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة EMB. بسكرة، كلية العلوم التجارية: جامعة محمد خيضر بسكرة.
15. مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. محمد أمين علون، و لطفي شعباني. (جويلية، 2020). دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة دباغة الجلود-جيجل-. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(01).
17. مفلح محمد عقل. (2009). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
18. منير إبراهيم هندي. (2017). حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء. القاهرة، مصر: دار المعرفة الجامعية.
19. Pierre Conso و Farouk Hemisi. (1999). Gestion Financière de l'entreprise. (الإصدار 9). PARIS: DUNOD.